إعدام السلطات السعودية لقاصر.. يقوّض العلاقات الأمريكية السعودية

أقدمت السلطات السعودية في يوم ٢١ أغسطس ٢٠٢٥ على إعدام جلال لباد، بعد محاكمة غير عادلة واعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب.

جلال لباد ولد في ٣ ابريل ١٩٩٥ اعتُقل في 23 فبراير 2017 بعد مداهمة منزله في مدينة العوامية دون مذكرة اعتقال أو استدعاء مسبق، وفي 27 يونيو 2019 بدأت محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وفي 31 يوليو 2022 - أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بالإعدام بحقّه وتم تأييد حكم الإعدام في ٤ أكتوبر ٢٠٢٢، بسبب مشاركته في احتجاجات عندما كان قاصراً لم يبلغ سن الثامنة عشرة، وحضور تشييع ضحايا قُتلوا برصاص القوات السعودية، والتستر على " مطلوبين" ومساعدتهم طبياً.

واُتهم لباد أيضا باختلاف القاضي الجيراني عام ٢٠١٦ وأوضحت المنظمة الأوربية السعودية لحقوق الإنسان أن المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اسم جلال ضمن قائمة المتهمين في المؤتمرين اللذين أجراهما لتوضيح المستجدات في هذه القضية، وقد وثقت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، بلوغ من اتهموا في هذه القضية من خلال المتحدث الأمني والنيابة العامة والصحف الرسمية إلى 22 شخصاً (قد

يكون هناك متهمون آخرين)، 9 منهم قتلوا خارج إطار القانون.

وأشار الأمين العام الحالي لحزب التجمع الوطني الدكتور عبدا العودة في حسابه على منصة إكس تحت خبر عاجل إلى اللجنة الفيدرالية الأمريكية (جزء فيدرالي من الحكومة الأمريكية) قالت بأن إعدام الحكومة السعودية لطفل على خلفية تظاهره سلمياً.. يقوّض العلاقات الأمريكية السعودية.

حيث أدانت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية إعدام السلطات السعودية لجلال لباد وعدته تصعيد مُقلق في عمليات الإعدام التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك حماية الحريات الدينية.

قالت فيكي هارتزلر، رئيسة اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية: " إن الإعدام الجائر للشاب جلال لباد، لمناصرته الحرية الدينية للسعوديين الشيعة، يُعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، ويقوض التقدم الذي تدّعيه السعودية كأساس لعلاقات أقوى مع الولايات المتحدة ". وأضافت : " يزداد إعدام لباد فظاعةً بعد زيارة الرئيس ترامب إلى المملكة العربية السعودية في مايو، ودعوة ولي العهد محمد بن سلمان لزيارة واشنطن هذا الخريف؛ وينبغي للحكومة الأمريكية ألا تسمح للحكومة السعودية بتبييض انتهاكات الحرية الدينية من خلال رؤيتها 2030 ".

و في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٥، أوصت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف المملكة العربية السعودية "دولة مثيرة للقلق بشكل خاص" لتورطها في انتهاكات ممنهجة ومتواصلة وصارخة للحرية الدينية. ويُقيّم تحديث اللجنة لعام ٢٠٢٤ حول المملكة العربية السعودية التمييز الممنهج والمستمر ضد المسلمين

وتحت عنوان "إعدام مؤسف يكشف عن الوعد المنكسر بوقف عقوبة الإعدام للأحداث" لمنظمة العفو الدولية قالت بيسان فقيه، مسؤولة حملات الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية:

إن إعدام المملكة العربية السعودية لجلال لباد أمرٌ مؤسف، ويُبرز الأثرَ المُدمِّر لاستخدام السلطات القاسي لعقوبة الإعدام، في تجاهلٍ تامٍّ لأحد أشدّ المحظورات المُفرطة في استخدامها. ويُحظر فرض عقوبة الإعدام على جرائم يُزعم أن أشخاصًا ارتكبوها عندما كانوا أطفالًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي. وأضافت لقد حان الوقت لأن تضع المملكة العربية السعودية حداً لاستخدامها المشين لعقوبة الإعدام، والذي يشمل إعدام الأشخاص بسبب جرائم يُزعم أنهم ارتكبوها عندما كانوا أطفالاً، ويترك الأسر ممزقة ومدمرة.

وقد تعرض لباد لعدة انتهاكات وثقتها منظمات حقوق الإنسان مثل منظمتي القسط والمنظمة الأوروبية السعودية، من هذه الانتهاكات العزل الانفرادي لما يقارب 9 أشهر ونصف.

الحرمان من المحامي وحقه في الدفاع.

التعذيب الوحشي الذي تنوع بين الضرب الجماعي بقضبان وأسلاك معدنية، الصعق الكهربائي في أنحاء جسده بما فيها الأعضاء التناسلية، الدوس على رقبته حتى الاختناق، الإغراق عبر إدخال رأسه في الماء حتى فقدان الوعي، التعذيب الموجه لمناطق مصابة بأسياخ حديدية في جسده.

التهديد باغتصاب شقيقاته وقتله لإرغامه على الاعتراف.منع المراقبين من حضور المحاكمة والجلسات.المنع من أحقية الزيارة والتواصل مع الأسرة. وقد أُعدم فاضل لباد، شقيق جلال لباد، في عام 2019. وحُكم على شقيقه الثالث، محمد لباد، بالإعدام في أكتوبر 2022. وبعد إعادة المحاكمة، حُكم عليه بالإعدام مرة أخرى في فبراير2025.

وأشارت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان إلى أنه مع إعدام لباد يصبح عدد القاصرين الذين وثقت المنظمة الأوروبية السعودية اعدامهم منذ استلام الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم 14 قاصرا، فيما لم تستبعد المنظمة أن يكون الرقم أعلى.

وشددت المنظمة على أن قتل لباد بهذه الوحشية ومن دون سابق إنذار يؤكد أن حياة أكثر من 60 معتقلا سياسيا في خطر، بينهم أخ جلال، محمد لباد، و القاصرين منهم: عبد الله الدرازي، يوسف المناسف، حسن زكي الفرج، جواد قريريص، مهدي المحسن، علي السبيتي، علي المبيوق.

إن حظر استخدام عقوبة الإعدام ضد الأشخاص المدانين بجرائم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 عامًا مكرس في العديد من الصكوك بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن القانون الدولي العرفي، ويعتبر بمثابة قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام (القواعد الآمرة).